ECA/EA/ICSOE/25
Distr.: General
16 February 2022

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

**اللجنة الاقتصادية لأفريقيا**
**المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا**

**اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء**
الدورة الخامسة والعشرون
كيغالي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١

# تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا

A.22-00152

## أولا- مقدمة

١- عُقدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا (اللجنة الحكومية الدولية) حضوريا وعبر الإنترنت، في الفترة الممتدة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وكان موضوعها: ''تعزيز القدرة على الصمود من أجل انتعاش قوي وجذب الاستثمارات لتعزيز التنويع الاقتصادي والنمو طويل الأجل في شرق أفريقيا''.

٢- وجمعت اللجنة الحكومية الدولية، وهي منبر لتبادل الدروس والتفكير في أداء الاقتصاد الإقليمي والقضايا الجوهرية، مشاركين من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية المنضوية تحت المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا (المكتب دون الإقليمي) التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (للجنة الاقتصادية) ومن القطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز البحوث والمنظمات المعنية بالتنمية.

٣- وبما أن جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) أدت اتساع الفجوات القائمة في عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية، بما في ذلك الفوارق الاجتماعية والفجوات الرقمية، فقد ركزت المناقشات العامة في الدورة على استراتيجيات إعادة البناء بشكل أفضل وتعزيز القدرة الإقليمية على الصمود.

٤- وتبعا لتصديق ١٠ بلدان من أصل ١٤ بلدا عضوا من شرق أفريقيا على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (اتفاق منطقة التجارة الحرة)، ركزت المناقشات على الزخم اللازم لتعزيز الاستثمار داخل المنطقة وتعميق سلاسل القيمة الإقليمية. والدول الأعضاء التي تحظى بدعم المكتب دون الإقليمي، ويبلغ عددها ١٤ دولة هي: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر. وشملت القضايا التي ناقشها المشاركون دراسة حالة عن سلسلة قيمة الهواتف الذكية؛ وتقريرا عن الاستثمارات الإقليمية تضمن تحليلا لديناميات توزيع الاستثمار المباشر الأجنبي؛ ونهجَ الترابط في معالجة مواطن الضعف لدى المجتمعات المحلية وتحسين كفاءة التدخلات.

٥- وأعرب المشاركون في الدورة عن تقديرهم للعمل الذي قام به المكتب دون الإقليمي طوال عام ٢٠٢١ ولخططه المقررة لعام ٢٠٢٢، وأكدوا من جديد دعمهم المستمر لخطة التكامل الإقليمي. كما عُرضت نتائج الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة وخطط الدورة الثامنة للمنتدى.

## ثانيا- الحضور

٦- حضر الدورة ممثلون عن جميع دول المنطقة دون الإقليمية لشرق أفريقيا.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة ممثل عن هولندا.

٨- وحضر أيضا ممثلون عن المؤسسات والمنظمات التالية: مصرف التنمية الأفريقي؛ والمركز الأفريقي للبحوث الاقتصادية؛ ومؤسسة ''بيوماسترز'' (BioMassters)، رواندا؛ ومؤسسة بلومبرغ للبحوث الاستراتيجية (BloombergNEF)؛ ومركز السياسات الإنمائية، رواندا؛ ووكالة تيسير النقل العابر في الممر الرئيسي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومؤسسة التحدي الكونغولية؛ ومعهد الخدمات الإنمائية؛ ومؤسسة ''ديكستيريتي أفريقيا'' (Dexterity Africa)،

ومجلس أعمال شرق أفريقيا؛ وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في شرق أفريقيا؛ وشبكة بحوث السياسات الاقتصادية، رواندا؛ ومؤسسة المبادرة الشبابية، جنوب السودان؛ ومعهد كينيا لبحوث وتحاليل السياسات العامة؛ ومؤسسة ''مارا فونز'' (Mara Phones)؛ والمجلس الوطني للشباب، كينيا؛ ورابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والشبكة التضامنية لأصحاب الأعمال الشباب في الكونغو؛ ومؤسسة ''رواندا إيفنتس'' (Rwanda Events)؛ وغرفة التجارة والصناعة في سيشيل؛ وجمعية المتطوعين الشباب في الصومال؛ ومؤسسة ''ستارتاب نكاب'' (StartUp Nkap)؛ وجامعة لافال؛ ومركز تفكير فيجانا؛ ومنظمة ''يو ليد'' (YouLead)، جمهورية تنزانيا المتحدة. وحضر أيضا عدد من وسائط الإعلام الدولية والوطنية.

## ثالثا– سير الأعمال

### ألف– الجلسة الافتتاحية

٩– ألقى كلمات ترحيب في الجلسة الافتتاحية كلٌّ من السيد فودي نديايي، منسق الأمم المتحدة المقيم في رواندا؛ والسيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية؛ والسيدة إليزابيث تشارلز، النائبة الأولى لرئيس المكتب المنتهية ولايته؛ والسيدة أوزيل نداغيجيمانا، ضيف الشرف، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا.

١٠– وأشار السيد نديايي إلى أن الجائحة دمرت الاقتصادات الإقليمية لما يقرب من عامين، لكنه لم يجعل التفاؤل بمستقبل أفضل يخبو، ومن ثم توقُّع إعادة بناء الاقتصادات بشكل أفضل، مع عدم ترك أحد خلف الركب. وأشار أيضا إلى الأولوية التي منحها الأمين العام الأمم المتحدة لقضايا تغير المناخ. وشجع المشاركين على تحديد التحديات والفرص والدروس، بغية صياغة توصيات مناسبة بشأن موضوع الدورة الحالية.

١١– ولفتت السيدة سونغوي الانتباه إلى الدمار والتعطيل الهائلين اللذين سببتهما الجائحة التي طال أمدها. أشارت إلى أن اقتصاد المنطقة دون الإقليمية يتقلَّص لأول مرة، بانهيار الأنشطة الإنتاجية في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وحتى القطاع الزراعي لم يسلم من ذلك، إذ عانى صدمات متصلة بالأحوال الجوية وأكبر غزو للجراد منذ ٧٠ عاما. وقد زادت الحواجز الهيكلية، مثل محدودية الوصول إلى أسواق رؤوس المال الأجنبية وارتفاع تكلفة الائتمان، من تقييد قدرة بلدان شرق أفريقيا على الاستثمار في تنميتها. وسلطت المتحدثة الضوء على نقاط الأمل، لا سيما التقدم المحرز في تعميق التعاون الإقليمي من أجل التصدي للتحديات. وأشارت أيضا إلى التقدم المحمود المحرز في التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة، وأكدت من جديد التزام اللجنة الاقتصادية بمواصلة دعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وأشارت إلى الجهود المبذولة في جميع أنحاء القارة في سبيل مكافحة الجائحة، بما في ذلك برامج التحصين في إطار المرفق العالمي للحصول على لقاحات كوفيد–١٩ والصندوق الأفريقي لحيازة اللقاحات؛ ومنصة الإمدادات الطبية الأفريقية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة من أجل تصنيع اللقاحات الأفريقية.

١٢– وأبرزت السيدة تشارلز، متحدثة باسم المكتب المنتهية ولايته، الآثار المدمرة للجائحة على الاقتصادات الإقليمية، وأشارت في هذا السياق إلى أن موضوع الدورة الحالية يأتي في الوقت المناسب. وأعربت عن شكرها لأعضاء المكتب المنتهية ولايته على عملهم، وتمنت للممثلين مداولات مثمرة في الدورة الحالية.

١٣- ولاحظ السيد نداغيجيمانا أن دورات اللجنة الحكومية الدولية كانت دائما فرصا هامة لجمع مسؤولين حكوميين وخبراء من جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وأكد مجددا أن الاجتماع يأتي في التوقيت المناسب، نظرا إلى الآثار السلبية للجائحة والحاجة الملحة إلى زيادة القدرة على الصمود، وإعادة البناء بشكل أفضل، وعدم ترك أحد خلف الركب. وأشار إلى أن منطقة شرق أفريقيا كانت قد تأخرت، قبل انتشار الجائحة، في التقدم نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها. وأضاف أن الاقتصادات الإقليمية أثبتت، لحسن الحظ، قدرتها على الصمود، حيث سجلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أصغر انكماش اقتصادي على الصعيد العالمي في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١,٧ في المائة فقط. وشدد على أن الإمكانات العامة للنمو الاقتصادي في شرق أفريقيا ترجع إلى عوامل مثل شباب سكانها والقوى العاملة فيها؛ والتحضر السريع؛ والتقدم التكنولوجي، لا سيما القفزات النوعية في مجالي الاتصالات عن بعد والرقمنة. وسلط المتحدث الضوء على ضرورة الاستفادة من منطقة التجارة الحرة وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية باعتماد سياسات ملائمة للأعمال وتخفيف العمليات البيروقراطية.

## باء - تشكيل المكتب واستعراض جدول الأعمال وإقراره

١٤- قاد السيد إكسود سيلاونيكا كيغاهي، من جمهورية تنزانيا المتحدة، عملية تشكيل المكتب. وأعرب عن شكره لأعضاء المكتب المنتهية ولايته. وأُقتُرح ممثلو البلدان التالية وحظوا بالتأييد بوصفهم أعضاء في المكتب الجديد للدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية:

| | |
|---|---|
| الرئيس: | رواندا |
| النائب الأول للرئيس: | سيشيل |
| النائب الثاني للرئيس: | بوروندي |
| المقرر: | جمهورية الكونغو الديمقراطية |

١٥- وعرض الرئيس الجديد جدول الأعمال الذي أقره المشاركون.

## جيم- الجلسة ١: جلسة عامة تتناول لمحة عن الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية في شرق أفريقيا

### ١- تطورات الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية في شرق أفريقيا

١٦- عرض ممثل الأمانة التقرير المتعلق بتطورات الاقتصاد الكلي والحالة الاجتماعية في شرق أفريقيا للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، الذي تناول الأداء وسلط الضوء على الإنجازات وحدد الخيارات السياساتية للمنطقة دون الإقليمية. وأشار إلى أن الاقتصاد العالمي يتعافى ببطء من الانخفاض الحاد الذي شهده خلال فترة الإغلاق المرتبط بالجائحة في عام ٢٠٢٠. وأضاف أنه رغم أن الانتعاش الاقتصادي لشرق أفريقيا بدا مضمونا في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١، حيث كان يتوقع أن تبلغ نسبة النمو ٣,١ في المائة، فإن الآفاق بدأت تتضاءل بسبب موجات جديدة من الجائحة. وأقر بأن وقع الجائحة كان أشد على البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاعات فرعية معينة للخدمات تتطلب مزيدا من الاتصال البشري، مثل السياحة والتعليم وغيرها. وقد أدى انكماش قطاع السياحة وحده إلى فقدان ما يقرب من ٦,٠ إلى ٩,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

١٧- وتشير التقديرات إلى أن منطقة شرق أفريقيا فقدت ما يعادل ١٨ مليون وظيفة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠. وقد اعتمدت عدة بلدان حزما مالية لمواجهة الأزمة، لا سيما لدعم الدخل والأعمال التجارية. وبناء على ذلك، تمت دعوة الحكومات بإلحاح للإبقاء على مشاريع البنية التحتية الحيوية؛ وتسريع التحول الرقمي؛ وتعزيز تفعيل منطقة التجارة الحرة؛ ومواءمة الخدمات الصحية مع الأولويات الإقليمية.

## ٢- التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: رؤى من المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة

١٨- قدم ممثل الأمانة رؤى معمقة من الدورة السابعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، مشيرا إلى أن أفريقيا كانت قد حادت بالفعل عن مسارها في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة قبل انتشار الجائحة. ولهذا السبب، تحتاج المنطقة إلى زيادة جهودها واستثماراتها لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. كما سلط الضوء على الخيارات السياساتية في عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة، وأشار إلى أن المنتدى سيركز في دورته الثامنة، المزمع عقدها في كيغالي في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٢٢، على الأهداف ٤ و٥ و١٤ و١٥ و١٧، والأهداف المقابلة في خطة عام ٢٠٦٣. وسيسعى المنتدى إلى تحديد الإجراءات الرامية إلى تحقيق الانتعاش المستدام والاتفاق على مساهمة أفريقيا في اجتماع منتدى السياسات الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢. وقد تُطلب من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تدعم ترجمة الخيارات السياساتية التي حددها المنتدى في دورته السابعة إلى إجراءات.

## ٣- تبادل التجارب بين البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية

١٩- عقب ذلك العرض، تبادل الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيون التجارب بشأن كيفية بناء القدرة على الصمود في مواجهة الجائحة، على النحو الملخص أدناه.

٢٠- **رواندا:** تراجع اقتصاد البلد بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، كانت هناك بوادر انتعاش، بتوقع توسع اقتصادي يفوق ٥,١ في المائة، وانخفاض التضخم، وتحسن الواردات، وتقلص عجز الحساب الجاري في عام ٢٠٢١. ويحقق القطاع الخاص نموا بلغ معدله ١٣ في المائة لأول مرة. وتبحث رواندا الفرص المتاحة في مجال الرقمنة، وقد خصصت ٣٥٠ مليون دولار لدعم القطاع الخاص ورصدت مخصصات في الميزانية واتخذت تدابير لبناء قدرة القطاع الزراعي على الصمود ومواصلة الإنتاج خلال فترة الجائحة.

٢١- **جمهورية تنزانيا المتحدة:** يجري احتواء الجائحة من خلال التوعية والتدابير الصحية على المستويات المحلية. ويجري تخفيف حدة الآثار الاقتصادية لمنع الانكماش الشديد من خلال رصد الامتثال الضريبي وتجنب الإغلاق. وتمضي الحكومة قدما في حملة التحصين التي تنفذها. وقد طُورت البنية التحتية، بما في ذلك المراكز الصحية والمستوصفات، في المناطق الريفية. وجرى احتواء التضخم بين ٤ و٥ في المائة، وتعزى أي زيادات إلى الجائحة وحدها. وأعرب البلد عن تفاؤله بالتصديق في الفترة الأخيرة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة.

٢٢- **كينيا:** كان الأثر الإجمالي للجائحة على الاقتصاد كبيرا، ولكن أثرها على قطاع الصناعة التحويلية كان متفاوتا. وكان الطلب على السلع الأساسية، كالأغذية، وإنتاجها، مرتفعا. وبالمثل، عانى قطاع التصدير آثارا مختلفة. ولم يجر إغلاق الحدود، بل وُضعت بدلا من ذلك مبادئ توجيهية لضمان استمرار الإنتاج. وقد أعادت المؤسسات والمنظمات تحديد

أولويات إنتاجها لتلبية الاحتياجات الحالية، في حين سعت المصارف إلى توفير الائتمان المتيسر التكلفة، واستفادت المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصغيرة من الحلول الرقمية.

٢٣- **جيبوتي:** أدى انخفاض الاستثمار المباشر الأجنبي وإيرادات الموانئ إلى إضعاف رصيد الحساب الجاري بحيث بلغت نسبة العجز ٩,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. وقد واجه النظام الاقتصادي الوطني تحديات بسبب التدابير المتخذة لاحتواء الجائحة، مثل منع العبور من الحدود وفرض إغلاق شامل لمدة ثلاثة أشهر، ما أدى إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصل نسبته إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ مقابل ٧,٨ في المائة في عام ٢٠١٩. وقد انخفض مجموع الإيرادات على نحو أدى إلى تفاقم العجز في الميزانية. وزادت القيمة المضافة لقطاع الخدمات، الذي يولد في العادة ما يقرب من ٧٠ في المائة من نمو البلد، بنسبة ٢ في المائة فقط في عام ٢٠٢٠، مقارنة بنسبة ٨,٢ في المائة في عام ٢٠١٩.

٢٤- **مدغشقر:** وُزِّعت التحويلات النقدية والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأساسية على السكان المحتاجين. وأُنشئت منصات متصلة بالجائحة حتى تسمح بتحسين إدارتها وتنسيق الإجراءات المتعلقة بها. ومُنحت أيضا تخفيضات ضريبية للتخفيف من آثارها الضارة على القطاع الخاص. وعلى العموم، ضمنت التدابير المتخذة لمكافحة الجائحة حماية معقولة وانتعاشا مستمرا.

٢٥- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:** وُضعت استراتيجيات متعددة القطاعات، بما في ذلك: مجموعة حوافز بقيمة ٢,٦ مليار دولار؛ وإعفاء بعض المنتجات الصيدلانية من ضريبة القيمة المضافة؛ وتعليق رسوم استيراد المنتجات الأساسية أو الإعفاء منها؛ وتعليق رسوم المياه والكهرباء على الصعيد الوطني لمدة شهرين. وقد خفف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠ من وقع الصدمة الناجمة عن الجائحة. واستمر هذا النمو خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١، حيث قدرت توقعات النمو السنوية بنسبة ٥,٣ في المائة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قطاع التعدين. وواصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية إصلاحها الاقتصادي وبرنامجها لبناء القدرة على الصمود في فترة ما بعد الجائحة.

٢٦- **جنوب السودان:** يشكل القطاع الخاص محرك النمو الاقتصادي. والحكومة، من جانبها، ملتزمة بتيسير إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها وسيلة لبناء الهياكل الأساسية للبلد، التي لا تزال تشكل تحديا.

٢٧- **رابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي:** واجه عمال الموانئ وأطقم الشحن تحديات، مثل منعهم من تغيير الطاقم لتقليل مخاطر الجائحة إلى أدنى حد ممكن. كما ظهرت تحديات هيكلية، لا سيما ندرة ملكية سفن الشحن في المنطقة. وقد طُلب من الحكومات التقيد بروح منطقة التجارة الحرة، وذلك بتخفيض الحواجز غير التعريفية والارتقاء بالملاحة الساحلية في جميع أنحاء المنطقة.

٢٨- **مجلس أعمال شرق أفريقيا:** وُجه الانتباه إلى تزايد الطابع غير المنظم في المنطقة، وما له أيضا من آثار على الفقر، لا سيما في حالة النساء والشباب. ولا بد من بذل جهود في جميع أنحاء المنطقة لمعالجة مسائل التنسيق، لا سيما في مجال النقل واللوجستيات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان أن تتعاون في بناء القدرة الإقليمية على الصمود بدلا من أن تكون منغلقة على الذات. وأخيرا، تساءل ممثل المجلس عن كيفية الاستفادة من سلاسل القيمة لتعزيز الإنتاجية.

## دال– الجلسة ٢: جلسة عامة عن الاستثمار في شرق أفريقيا

### ١– العرض

٢٩– أدارت هذا الجزء السيدة ماما كيتا، مديرة المكتب دون الإقليمي، واستُهل بعرض قدمه الخبير الاستشاري المستقل، السيد إيسوف سوماري، الذي أشار فيه إلى أن منطقة شرق أفريقيا لم تحصل سوى على جزء صغير جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي في جميع أنحاء العالم – أي بنسبة يقل متوسطها عن ١ في المائة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٩. وقد تزايد إجمالي تدفقات هذا الاستثمار التي حصلت عليه المنطقة دون الإقليمية بصورة عامة منذ عام ٢٠٠٠، رغم بعض التقلبات. واستحوذت خمسة بلدان فقط على القدر الأكبر من هذه التدفقات (٨٤ في المائة خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٩)، وهي: إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. وتشمل التحديات التي تواجه اجتذاب هذه الاستثمارات بيئات الأعمال التجارية غير المواتية؛ وفرص الحصول على التمويل والائتمان المحدودة في معظم البلدان؛ والأسواق المالية والقطاعات المصرفية المتخلفة؛ والبنية التحتية الضعيفة؛ ونقص الانفتاح الاقتصادي؛ والفساد.

٣٠– ويشكل تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة والمفاوضات المقبلة بشأن بروتوكول الاستثمار المتصل به فرصة ممتازة لبلدان شرق أفريقيا لتعزيز كمية ونوعية الاستثمارات التي تعزز التصنيع. وينبغي للمنطقة أن تولي اهتماما للظروف الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي دون الإقليمي، مثل تهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية، والاستقرار السياسي، والمزايا النسبية، وأسواق التمويل. وينبغي أن يتضمن بروتوكول الاستثمار أحكاما بشأن مواءمة مدونات الاستثمار، وتحرير الاستثمار، ومنح معاملة وطنية للمستثمرين الإقليميين، وحقوق الملكية الفكرية الفعالة لحماية الاستثمار وضمان نقل التكنولوجيا.

### ٢– حلقة النقاش ١: الاستثمار

#### (أ) العروض

٣١– استعرض السيد ماتيس فولترز، سفير هولندا لدى رواندا، علاقات الاستثمار بين هولندا ورواندا، وحدد الفرص المتاحة لشرق أفريقيا لجذب استثمارات جديدة. وأشار إلى أن هناك استراتيجيةً لأفريقيا نشرتها الشركات الهولندية سلطت الضوء على فرص التعاون العالمي في مجال التجارة. وأضاف أنه للتعويض عن ارتفاع تكاليف النقل التي تعوق الاستثمارات الأجنبية في العديد من الاقتصادات الإقليمية، تقوم الحكومة الهولندية بتمويل مشاريع لتحسين الربط بالنقل. وحماية البيئة والجهود المبذولة لمواجهة تغير المناخ هي أحد المجالات الرئيسية للدعم المقدم من حكومة هولندا في رواندا. ويتلقى قطاع الطاقة أيضا الدعم، وذلك أساسا من خلال الرصد المشترك لإنتاج غاز الميثان في بحيرة كيفو. وسلط المتحدث الضوء على الدعم المقدم والفرص المتاحة في سلاسل قيمة الذرة باعتبارها وسيلة للنهوض بسبل عيش المزارعين. وفي الختام، أشار إلى إدارة سلسلة التبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفهما مجالين يتيحان فرصا للمزيد من الاستثمار في شرق أفريقيا.

٣٢– وعرضت السيدة مالادو كابا، المديرة العامة للبحوث في اتحاد سيدات الأعمال في غينيا، تجربة بلدها وحددت الدروس التي يمكن أن تتعلمها الجهات الفاعلة الاقتصادية في التأهب لمثل هذه الصدمات. وقالت إن قطاع التعدين لم يتأثر

بالأزمة بشدة مثل قطاعات أخرى، وساعد أداؤه في حماية الاقتصاد من التدهور الحاد. وقد أدى الدعم المقدم من الشركاء الإنمائيين والرقمنة وتحسين بيئة الأعمال إلى تعزيز النمو الاقتصادي في غينيا إلى حد كبير، لا سيما منذ عام ٢٠١٦.

٣٣- وأوجز السيد جون بوسكو كاليسا، الرئيس التنفيذي لمجلس الأعمال في شرق أفريقيا، التحديات التي يواجهها مجتمع الأعمال في شرق أفريقيا والاستراتيجيات الممكنة للتحسين. وتشمل التحديات التي ذكرها: الحواجز غير التعريفية؛ وانخفاض الإنتاجية وعدم تطابق المهارات؛ ومحدودية فرص الحصول على التمويل المتاحة لجميع دوائر الأعمال؛ وارتفاع الضرائب؛ ونقص تنسيق المعايير؛ وتعقيد قواعد المنشأ. وقال إن منطقة التجارة الحرة تتيح فرصة للحبوب والسكر وغير ذلك من المواد المنتجة على الصعيد الإقليمي. وأشار إلى أن المنطقة دون الإقليمية تتمتع أيضا بميزة نسبية في قطاع الخدمات، لا سيما الاتصالات من بعد. وتشمل القطاعات الواعدة الأخرى الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية)، والبناء والعقارات، والمواد الصيدلانية. ويمكن تسخير المسطحات المائية الإقليمية لتكون وسيلة نقل تكميلية.

٣٤- وأشار السيد أندرو مولد، من المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، إلى أن هناك حاجة إلى مواءمة السياسات على الصعيد القاري كي تتمكن منطقة شرق أفريقيا من اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي هذا السياق، سلط الضوء على دور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز الاستثمارات الإقليمية. وقال إنه من المتوقع أن تحفز منطقة التجارة الحرة المنافسة والاستثمار وزيادة التجارة في المنطقة. ومن المرجح أيضا أن تزداد التجارة داخل أفريقيا عندما تبدأ التجارة بموجب لاتفاق منطقة التجارة الحرة، لا سيما في قطاعات الصناعة التحويلية.

٣٥- وسلط السيد ندونغو نجوغونا، المحافظ السابق للمصرف المركزي الكيني والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للبحوث الاقتصادية، الضوء على العقبات التي تحول دون تحقيق أقصى قدر من عائدات الاستثمار، وهي: تكاليف البنية الأساسية، وتكاليف الامتثال، وانخفاض مستويات تراكم رأس المال. وذكر كذلك أن تمويل الاستثمار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوفر مكاسب محتملة وأن عملية الرقمنة في المنطقة دون الإقليمية قد انطلقت على نحو جيد.

٣٦- وسلط السيد تشارلز كاهوتو، الرئيس التنفيذي لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في شرق أفريقيا، الضوء على الدور الحاسم لغرف التجارة الإقليمية في جذب الاستثمارات، مشددا على الدور الحاسم لتطوير البنية الأساسية في جذب الاستثمارات في شرق أفريقيا. وناقش استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاريع المشتركة لحشد الشركاء من أجل تمويل مشاريع البنية الأساسية واستخدام الدراية التقنية لتحفيز الابتكار بدلا من تكرار المنتجات والعمليات.

٣٧- وناقش السيد سوري توري، الرئيس التنفيذي لشركة ''ديكستريتي أفريقيا''، مبادئ الصيرفة الإسلامية - بما في ذلك المرابحة والوصول إلى التمويل من دون فوائد - وقدرتها على تعزيز الاستثمارات الخاصة في المنطقة. وسلط الضوء على دورها الممكن في تعزيز الشمول المالي وفي تمويل مشاريع البنية الأساسية الرئيسية، وقدم في هذا السياق أمثلة على المشاريع الممولة من خلال الصيرفة الإسلامية في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وأكد أن إنشاء مركز مالي للصيرفة الإسلامية يمكن أن يساهم مساهمة مفيدة في تسهيل تلك الاستثمارات. وأشار أيضا إلى التكنولوجيا المالية باعتبارها مجالا آخر من مجالات الاستثمار الممكنة.

٣٨- وسلط السيد كوداكواشي ماتيريكي، المدير الإقليمي للعمليات في مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، الضوء على استراتيجية المصرف في مجال التصنيع وتنمية الصادرات قائلا إن القطاعات ذات الأولوية بالاستثمار يمكن أن تشمل الصناعات التحويلية من أجل تسهيل الانتقال إلى التصنيع. وأضاف أن المصرف يدعم التصنيع وتجهيز المنتجات الزراعية؛

وتنسيق المعايير لزيادة قبول المنتجات الإقليمية في الأسواق الدولية؛ والنهوض بالصادرات. ويوفر صندوق الاستثمار وبرنامج الضمان فيما بين البلدان الأفريقية تمويل المعدات والتمويل الإيجاري وحماية الاستثمار لحفز الاستثمارات داخل أفريقيا. وأشار إلى أنه تم مرفق إدارة الطوارئ الغذائية التابع للمصرف في سبيل ضمان الأمن الغذائي في خضم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف الشديد. واستجابة للجائحة أنشئ مرفق لشراء اللقاحات بغرض توزيعها توزيعا عادلا بين الدول الأعضاء.

**(ب) المناقشة**

٣٩- ناقش المشاركون التحديات المرتقبة في توسيع نطاق الاستثمار من نقطة المنشأ إلى بلدان أفريقية أخرى، بما في ذلك العقبات التي تعترض الاستثمار بسبب محدودية البنية التحتية، وقلة فرص الحصول على التمويل، وبيئة الأعمال غير المواتية.

**هاء- الجلسة ٣: اجتماع فريق الخبراء المعني بتعميق سلاسل القيمة الإقليمية في شرق أفريقيا**

**١- العرض**

٤٠- أُفتتح الاجتماع بعرض قدمه الخبير الاستشاري المستقل، السيد أندريا فيسول، الذي أشار إلى أن منطقة التجارة الحرة توفر إطارا شاملا لتوليد النمو الاقتصادي وتعميق التصنيع في جميع أنحاء أفريقيا. وقال إن تفعيلها يمكن أن يعزز التصنيع ويساعد على تطوير سلاسل قيمة إقليمية متكاملة. وأشار إلى أن معظم الصادرات الأفريقية تتألف أساسا من السلع الخام غير المجهزة، ما يجعلها معرضة على نحو خاص لتقلب أسعار السلع الأساسية. وأكد تمثل سلسلة قيمة الهواتف الذكية فرصة سانحة للبلدان الأفريقية للتنويع بعيدا عن سلاسل القيمة الكثيفة الاعتماد على الموارد إلى سلاسل القيمة الكثيفة المعرفة.

٤١- وفي هذا السياق، أشار إلى أن الهواتف شكلت ٢ في المائة من إجمالي واردات القارة و٠,٢ في المائة فقط من إجمالي صادراتها في عام ٢٠٢٠، على الرغم من أن المعادن الخام الرئيسية في الصناعة، مثل النيكل والكوبالت والنحاس والذهب والألمنيوم والبلاديوم، يستخرج جميعا في القارة. وبخفض التعريفات السارية على السلع الوسيطة والنهائية فيما بين البلدان الأفريقية، ستتيح منطقة التجارة الحرة المزيد من الفرص لإضافة القيمة إلى الموارد الطبيعية وتحقيق التنويع بدخول مجالات جديدة للأعمال التجارية. ويمكن لسياسات إضافية لتعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين الهياكل الأساسية أن تساعد أفريقيا على الارتقاء بسلاسل القيمة من إنتاج المعادن إلى تصنيع المكونات والمنتجات النهائية.

**٢- حلقة النقاش ٢: سلاسل القيمة الإقليمية**

**(أ) العروض**

٤٢- شددت بولا إنغابير، وزيرة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا في رواندا، على الحاجة إلى نهج متعدد الأبعاد يجمع بين اعتبارات العرض والطلب. وقالت إن تعزيز سلاسل قيمة الهواتف الذكية يتطلب أيضا بناء قدرات الجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة، مقترنة على نحو فعال بالبحث والتطوير لتوجيه الابتكار لدى المهندسين والمصنعين. وأكدت أن اعتبارات الطلب مهمة في قيادة سلاسل قيمة الهواتف الذكية، ومنها مثلا محددات الاستيعاب والاستعداد للدفع. وأفادت بأنه نظرا لارتفاع تكلفة الهواتف الذكية وانخفاض الدخل نسبيا واشتراط الدفع مقدما لامتلاك هاتف ذكي، وضعت

رواندا سياسات تعالج مسألة القدرة على تحمل التكاليف. وينظر أيضا في مسألتي الخصوصية والأمن. وشددت على أن البلدان الأفريقية، بدلا من التنافس على تكاليف العمالة الرخيصة، تحتاج إلى استخدام البحث والتطوير للتنافس على أساس نوعية وتصميم الهواتف الذكية المنتجة لسكان المنطقة.

٤٣ - وأكد السيد جيمسون أولوفوي، المؤسس والرئيس السابق للتحالف الأفريقي لتكنولوجيا المعلومات، أن السياسات الصائبة ضرورية لتعزيز سلاسل قيمة الهواتف الذكية. وأضاف أنه ينبغي استكمال ذلك بنهج يضم الجهات المعنية المتعددة وتعمل في إطاره الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص معا من أجل معالجة التحديات واغتنام الفرص. وأشار إلى أنه لا بد من التصدي للتغيرات السريعة في التكنولوجيا من خلال البحث والتطوير الفعالين، اللذين يمكن تحفيزهما في إطار سياسة الحكومة. ولا بد من اتباع نهج متوازن لتحسين النوعية والتصدي في الآن ذاته لمسألة القيمة المضافة. ولضمان الاستدامة، تحتاج البلدان الأفريقية إلى التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية على امتداد سلسلة القيمة.

٤٤ - وأكد السيد إيدي سيبيرا، المدير التنظيمي لشركة ''مارا فونز'' في رواندا، أن الفرص تتجاوز التحديات في تعزيز سلاسل قيمة الهواتف الذكية في شرق أفريقيا. ومن المهم الاستفادة من هذه الفرص، بدءا بحل مسائل القدرة على تحمل التكاليف. وقد انخفضت تكلفة الهواتف الذكية بقدر كبير خلال السنوات الماضية، ويتراوح السعر الأدنى حاليا بين ٤٥ و٥٠ دولارا. ولا تستغل السوق بالكامل، حيث يستخدم بعض العملاء المحتملين هواتف بسيطة (بأسعار منخفضة تصل إلى ٢٠ دولارا)، في حين لا يملك البعض الآخر هواتف على الإطلاق. ويمكن أن تعزز النهج السليمة لتمويل الأجهزة إمكانية وصول قاعدة العملاء المحتملين.

٤٥ - وأشار السيد أنطونيو بيدرو، نائب الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى ضرورة تحسين الاستفادة من مزايا القارة في سلسلة قيمة الهواتف الذكية. وفي هذا السياق، أشار إلى النتائج التي توصلت إليها دراسة أجرتها وكالة بلومبرغ للبحوث الاستراتيجية مفادها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفرد بما يقرب من ٧٠ في المائة من إنتاج الكوبالت في العالم وثلثي الاحتياطيات العالمية المعروفة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي أفريقيا على احتياطيات كبيرة من المنغنيز والغرافيت والنحاس وغيرها من المعادن التي تدخل في مكونات بطاريات الليثيوم-أيون. وأشار إلى أن ذلك يتيح لأفريقيا فرصة لتأخذ مكانها في قلب سلسلة قيمة البطاريات الديناميكية وثورة السيارات الكهربائية ونشر الطاقة المتجددة. بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها مصدرا للسلع الأساسية ظل عالقا في مرحلة التعدين وتجهيز المعادن، تقع في أسفل سلسلة القيمة العالمية للبطاريات والسيارات الكهربائية، حيث تستحوذ حاليا على ٣ في المائة فقط من إجمالي القيمة العالمية التي يتوقع أن تصل إلى ٨,٨ ألاف مليار من الدولارات بحلول عام ٢٠٢٥. وكثير من الاقتصادات الأفريقية الغنية بالموارد متقلبة ومعرضة باستمرار لصدمات الأسعار العالمية. ولكسر هذه الحلقة المفرغة والارتقاء بسلاسل القيمة العالمية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تحسن الروابط بين القطاعات الاستخراجية والقطاعات الأخرى في اقتصاداتها وأن تعزز التصنيع المدفوع بالموارد. ولن يسهم إدماج منتجي معادن البطاريات الأفريقيين في سلاسل القيمة العالمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوسيع حصة الثروة المحتفظ بها محليا فحسب، بل سيعزز أيضا القدرة التنافسية للمشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم ويمكّن من إيجاد فرص عمل لائقة للشباب. لذا فمن المهم للبلدان الأفريقية أن تكسر الحلقة المفرغة الناجمة عن اعتمادها المفرط على تصدير الموارد الطبيعية، عن طريق خلق المزيد من القيمة في القارة، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتوسيع نطاق الصادرات والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية بواسطة منطقة التجارة الحرة.

٤٦- وسلط السيد روي ساساكا تيليوا، الرئيس التنفيذي للمجلس الوطني للشباب في كينيا، الضوء على ضرورة الاستثمار في الشباب. وأشار إلى أن منطقة التجارة الحرة تتيح للشباب فرصا هائلة إذا ما فتحت حدودها حقا. ففي كينيا، كان الشباب هم الأكثر تضررا من الجائحة، لكنهم وجدوا فرصا لأعمال تجارية جديدة، مثل إنتاج الأقنعة. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المشاريع الجديدة بدأت تنهار بالفعل. واقترح استخدام سياسات الإجراءات الإيجابية في توفير السلع والخدمات لفائدة الحكومات، وذلك على سبيل المثال بتخصيص ٤٠ في المائة من العقود للشباب. وشدد أيضا على الحاجة إلى استكشاف المزايا النسبية في الترويج للمنتجات المصنعة في أفريقيا، والاستفادة من جميع سلاسل الإمداد في جميع أنحاء القارة.

٤٧- وقدم السيد فيوريل يورداشي، رئيس إدارة الموارد العالمية بدائرة حلول المؤسسات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مفهوم السوق المضاعِف- من حيث المحتوى والأجهزة. وذكّر المشاركين بوجود فرص مهمة متاحة لصناعة المحتوى وتطوير البرمجيات وأنه يمكن تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية هذه في أفريقيا. وأشار إلى أن الجزء الأكبر من صناعة المحتوى في العالم وفي أفريقيا يعزى إلى الشباب وأنه ينبغي توسيع نطاق المناقشة من الهاتف الذكي باعتباره أداة إلى الطريقة التي يمكن أن يساعد بها الهاتف في حل القضايا الإنمائية للقارة، مثل عمالة الشباب.

٤٨- وأشار السيد غاستون غاهو، الرئيس التنفيذي لمعهد حلول التنمية، متحدثا بوصفه خبيرا استشاريا مستقلا، إلى أن شركات الهواتف الذكية مربحة بقدر معقول في أفريقيا. وقال إن الاستخدامات المحتملة للهواتف الذكية واسعة النطاق وهي: الترفيه، وجمع بيانات الأحوال الجوية لفائدة المزارعين، والأموال المتنقلة لحلول الدفع، والتجارة الإلكترونية، وغيرها. والهواتف الذكية متاحة أيضا على نطاق واسع لمعظم الناس، من الخيارات الرفيعة إلى البسيطة جدا. كما دعا إلى بذل جهود للارتقاء في سلاسل القيمة في صناعة الهواتف الذكية لضمان بقاء الجزء الأكبر من القيمة في أفريقيا، ودعا البلدان إلى الانتقال من مجرد تجميع الهواتف، في الطرف الأدنى من سلسلة القيمة، إلى تصميمها وبيعها. وثمة حاجة أيضا إلى وضع سياسات مناسبة للبحث والتطوير ولصنع هواتف ذكية مصممة خصيصا للسوق الأفريقية، تستخدم الشحن الشمسي المدمج على سبيل المثال.

**(ب) المناقشة**

٤٩- في المناقشة التي تلت ذلك، استكمل المشاركون العروض بتسليط الضوء على ضرورة الحد من النفايات الإلكترونية عن طريق إعادة التدوير وبناء اقتصاد دائري والحاجة إلى إيلاء الأولوية للسياسات التي تتناول القدرة على تحمل التكاليف. وحتى في بلدان مثل سيشيل، حيث معدلات انتشار الهواتف الذكية مرتفعة نسبيا، فإن التكلفة الباهظة للهواتف الذكية الراقية، وخاصة بالنسبة للشباب، قد تضر بالاقتصاد.

## واو- الجلسة ٤: اجتماع فريق الخبراء المعني بالترابط بين ركائز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية في شرق أفريقيا

### ١- العرض

٥٠- أدار الجلسة الخبير الاستشاري المستقل، السيد جينيرالي أوليمومينغو. وقدم الخبير الاستشاري المستقل أولاوالي إسماعيل عرضا عن النهج القائم على ترابط الركائز الأربع لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات في شرق أفريقيا. وأشار إلى

ضرورة إيجاد حلول أكثر شمولا واستدامة وفعالية للنزاعات المسلحة وانعدام الأمن والتحديات الإنمائية المستمرة. وتشير نتائج الدراسات الاستقصائية إلى أن الحالة الأمنية في شرق أفريقيا إما ثابتة أو متتدهور.

٥١- وتشمل المخاطر المهيمنة التي ذُكرت خلال الجلسة الإرهابَ والتمرد وعدم المساواة والظلم والبطالة. وأثار المشاركون أيضا مسائل تتعلق بالحوكمة، والحدود، والشباب، ونوع الجنس، وتغير المناخ، من بين أمور أخرى.

٥٢- وتمخضت هذه الجلسة عن الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) تشكل النزاعات العنيفة وحالات التشريد المرتبطة بانعدام الأمن والظواهر المناخية القصوى تحديات خطيرة؛

(ب) تؤدي مشاكل حقوق الإنسان وسوء الحوكمة والقيادة السياسية إلى تقويض منعِ نشوب النزاعات ومبادرات التكامل الإقليمي والأهداف الإنمائية؛

(ج) أدت الجائحة إلى زيادة احتمال التعرض للصدمات وأبطأت التقدم المحرز في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

(د) السكان الشباب في أفريقيا مورِدٌ غير مستغل استغلالا كافيا؛

(هـ) تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية وتنسيق الجهود الإنمائية أمران أساسيان لتسخير الترابط بين الركائز الأربع.

### ٢- حلقة نقاش

٥٣- قدم كل من الخبير المستقل تيغيست يشيواس والخبير تيموتي موريثي عرضين آخرين. وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى التحديات التي تفرضها الحاجة إلى مؤسسات قوية وأشاروا إلى أنه رغم وجود أطر بالفعل، فإن التنفيذ منقوص. وبالإضافة إلى ذلك، وُجه الانتباه إلى تعقيد الروابط وضرورة اتباع نهج يشرك الجهات المعنية. ووُجه نداء للإقرار بالمعارف المتأصلة في المجتمعات المحلية ولتركيز الاستراتيجيات على حقوق الإنسان. وتمت الإشارة إلى أن معظم آليات الإنذار المبكر غير مصممة لبحث النزاعات الهيكلية. وتتوقف فعالية الترابط على جعل مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب مبدأ محوريا، وضرورة انتقال التدخلات من إدارة الأزمة إلى إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، أُعتبر الفساد سببا للنزاعات البشرية العديدة في المنطقة دون الإقليمية. وذُكر أيضا أنه ينبغي تشجيع الشباب على المشاركة في الجهود الرامية إلى تنفيذ كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٤- وشدد المشاركون كذلك على عدم وجود نماذج لتنفيذ السياسات. ولوحظ أن المنطقة في حاجة إلى نهج مشترك للتصدي للجائحة. وحُثوا الأمم المتحدة على إيجاد طريقة لحمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على التفكير في قضايا التنمية بصورة جماعية. وأكدوا أنه ينبغي أيضا تسخير التكنولوجيا لمعالجة أوجه الترابط.

## زاي- عرض التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شرق أفريقيا

٥٥- قدمت ممثلة الأمانة التقرير السنوي عن أعمال المكتب دون الإقليمي. وأشارت إلى التقدم المحرز في التكامل الإقليمي وتفعيل منطقة التجارة الحرة، وتنمية التجارة وسلاسل القيمة، والاقتصاد الأزرق، والسياحة الإقليمية. وتشمل

النقاط البارزة دعم وضع استراتيجيات لمنطقة التجارة الحرة في بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا وجماعة شرق أفريقيا. ويجري أيضا تقديم دعم مستمر إلى جنوب السودان والصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل وضع هذه الاستراتيجيات. وعقب تلقي الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حددت كينيا موعد إطلاق استراتيجيتها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٥٦- وقد أعد المكتب دون الإقليمي أيضا منتجات معرفية بشأن مجالات تركيزه وأثر الجائحة. ووُضعت العديد من التقارير وموجزات السياسات تتناول بالتفصيل منطقة التجارة الحرة والإمكانات التجارية لشرق أفريقيا. ودارت محادثات بشأن المنطقة مع جماعة شرق أفريقيا والدول الأعضاء والقطاع الخاص وجهات معنية أخرى. ووجه المكتب دون الإقليمي مناقشة السياسات العامة وعمل على إذكاء الوعي بشأن العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

٥٧- وفيما يتعلق بمسألة الاقتصاد الأزرق، أشار المشاركون إلى الجهود الجارية لتعميق التحليل. وقُدم الدعم لوضع تقييمات اجتماعية واقتصادية وبيئية لإمكانات الاقتصاد الأزرق في جيبوتي وسيشيل. ويجري تنفيذ مشروع مشترك مع البرنامج الإقليمي للأمن البحري ولجنة المحيط الهندي لبحث التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لانعدام الأمن البحري.

٥٨- وفيما يتعلق بالسياحة، أشار المشاركون إلى الدعم الذي قدمه المكتب دون الإقليمي إلى جماعة شرق أفريقيا في صياغة استراتيجية دون إقليمية للتسويق السياحي. كما أحرز المكتب دون الإقليمي تقدما في مجال الحسابات الفرعية للسياحة. ويقوم المكتب الوطني للإحصاء حاليا باستكمال الحساب الفرعي للسياحة في كينيا. ويجري العمل حاليا على إنشاء حساب فرعي للسياحة في زنجبار. ويجري أيضا تحليل لسلاسل القيمة الخضراء في كينيا في سياق منطقة التجارة الحرة وتماشيا مع استراتيجية التنفيذ الوطنية.

٥٩- وأحاطت اللجنة الحكومية الدولية علما بتقرير يتعلق ببرنامج العمل للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ وأكدت أن المكتب دون الإقليمي سيواصل تعزيز التحاليل المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة وتقديم الدعم لتفعيلها.

**حاء- استعراض التقرير واعتماده**

٦٠- عقب مناقشة برنامج العمل وموضوع الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية، اقترح المشاركون الإبقاء على موضوع القدرة على الصمود، مع مراعاة المواضيع الفرعية التالية:

(أ) العلاقة بين التجارة والصحة، بما في ذلك تصنيع اللقاحات في أفريقيا؛

(ب) الاستثمارات لفائدة صاحبات الأعمال؛

(ج) إنعاش السياحة البحرية في المحيط الهندي، بالشراكة مع رابطة إدارة المرافئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

(د) إدارة الأزمات من أجل اقتصادات قادرة على الصمود؛

(هـ) انتعاش الأعمال بعد الجائحة؛

(و) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة والبيئة التمكينية (البنية الأساسية والسياسات والقوانين والأطر التنظيمية) لتيسير التجارة وبناء الثقة؛

(ز) قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة.

٦١- وشجع المشاركون أيضا اللجنة الاقتصادية على تيسير المشاورات السياساتية التي تشارك فيها جميع الجهات المعنية، بمن في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات الوطنية المختصة والشباب والنساء. ودُعي المكتب دون الإقليمي أيضا إلى تقييم منطقة التجارة الحرة في مجالي السياحة والاقتصاد الأزرق وإدراج تغير المناخ في المناقشات المقبلة.

**طاء- اختتام الدورة**

٦٢- شكرت السيدة كيتا السيدَ ليونارد روغوابيزا، المستشار الاقتصادي بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا، الذي مثل السيد نداغيجيمانا في رئاسة الدورة، وممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وغيرهم من كبار المسؤولين، والزملاء من الأمم المتحدة على مشاركتهم الفعالة في الدورة. وسلطت الضوء على الدور الذي يتعين أن يؤديه المجتمع المدني والقطاع الخاص في المضي قدما بخطة تفعيل منطقة التجارة الحرة. وشددت على أن للحكومات دورا رئيسيا لكنها لا تستطيع العمل من دون مساهمة المنظمات المحلية والإقليمية والدولية في تحسين نوعية الخدمات وتعبئة الموارد. وتمنت للمشاركين الذين سيسافرون رحلات عودة آمنة إلى بلدانهم.

٦٣- وتم توجيه شكر خاص إلى الميسِّرين، وأعضاء حلقات النقاش ومديريها، والمترجمين الفوريين، وموظفي الإرشاد، وموظفي الدعم السمعي البصري، وموظفي مركز كيغالي للمؤتمرات ومركز رواندا للطب الأحيائي، وأعضاء المكتب المنتهية ولايتهم والجدد، وموظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنسق اللجنة الحكومية الدولية إيميلانغ ليتياني، على عملهم بلا كلل لضمان نجاح الحدث.

٦٤- وشكر السيد روغوابيزا في ملاحظاته الختامية المشاركين على التزامهم وشجعهم جميعا على إبداء تعليقاتهم لإدراجها في التقرير الرئيسي. ووعد أيضا بأن يعمل مكتب اللجنة الحكومية الدولية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم التوصيات التي قدمها المشاركون. وعقب تلك الملاحظات، أعلن اختتام الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية رسميا.

---